

صدر بشرعيتها ألف قرار دولي . كما ان للانتصارات في مجال المؤتمرات الدولية حدودها وهي تتحول الى نتائج مادية ملموسة بالقدر الذي تستطيع فيه الثورة أن تستفيد منها في ممارسة تحرك جماهيري حقيقي وفعال داخل الدول التي أيدت هذه القرارات مما يحدث رأيا عاما مناصرا ويترجم الى دعم مادي . وهي دون ذلك تبقى حبرا على ورق . كما ان المحذور التأمري يبقى قائما وسيحاول البعض جرنا الى السراب والهباء جماهيرنا بالاوهام مما يتطلب وعيا وبقظة مستمرة وصلابة ثورية لا تلين .

وسوف نتتبع فيما يلي القرارات الصادرة عن المؤتمر والخاصة بالقضية الفلسطينية بالمقارنة بقرارات مؤتمرات عدم الانحياز السابقة ثم نركز على ما سميته الانجازين الرئيسيين للمؤتمر لنختتم هذه المقالة بتقييم لكثلة دول عدم الانحياز واتجاهاتها وفعاليتها وامكانات استفادة الثورة الفلسطينية منها في المستقبل .

قرارات المؤتمر الخاصة بالقضية الفلسطينية

كانت القرارات المتعلقة بفلسطين في مؤتمر باندونج ١٩٥٥ واجتماع كولومبو التحضيري له الذي عقد في اواخر عام ١٩٥٤ تركز على قضية اللاجئين الفلسطينيين وتطبيق قرارات الأمم المتحدة الخاصة بهم وتدعو الى تحقيق تسوية سلمية للمسألة الفلسطينية .

بينما ادرجت القرارات الخاصة بقضية فلسطين في المؤتمرين الاول والثاني لدول عدم الانحياز المنعقدين في بلجراد ١٩٦١ ، القاهرة ١٩٦٤ ، ضمن القرارات الخاصة بالشرق الاوسط ، وتحولت في المؤتمرات التحضيرية لمؤتمر لوساكا ثم في مؤتمر لوساكا نفسه (١٩٧٠) الى « أزمة الشرق الاوسط » ، فقد ادرجت هذه القرارات في مؤتمر الجزائر لأول مرة تحت عنوان « الوضع في الشرق الاوسط والقضية الفلسطينية » وكان ذلك نتيجة ادماج القرار الخاص المنفصل عن القضية الفلسطينية والقرارات العامة عن النزاع العربي - الصهيوني وعلى اساس ان الوضع في الشرق الاوسط هو القضية الآتية بينما القضية الفلسطينية هي الموضوع الاساسي والرئيسي . وهذا يشكل في حد ذاته تطورا هاما في معالجة القضية الفلسطينية في مؤتمرات دول عدم الانحياز . لم تهمل قرارات مؤتمرات دول عدم الانحياز قضية حقوق الشعب العربي الفلسطيني « كاملة غير منقوصة » منذ مؤتمر بلجراد الاول ١٩٦١ فقد نص قراره على ان المشتركين في المؤتمر « يعلنون تأييدهم لاعادة كافة حقوق الشعب العربي الفلسطيني كاملة غير منقوصة وفقا لميثاق وقرارات الأمم المتحدة » وبالتالي فهو يقترن هذه الحقوق بقرارات الأمم المتحدة وليس فقط بميثاقها اي بما فيها قرار التقسيم .

وقد تطور المؤتمر الثاني في القاهرة عام ١٩٦٤ فلكتفى بايراد ميثاق الأمم المتحدة مؤكدا على « الموافقة على اعادة كافة حقوق الشعب العربي الفلسطيني كاملة في وطنه وحقه الثابت في تقرير المصير » على أن مؤتمر القاهرة اضاف لأول مرة اعلان « دعمه التام للشعب العربي الفلسطيني في نضاله من أجل التحرر من الاستعمار والعنصرية » .

وقد اكد المؤتمر الاستثنائي لدول عدم الانحياز - بلجراد ، تموز ١٩٦٩ ، والمؤتمر التحضيري - دار السلام ، نيسان ١٩٧٠ ، ومؤتمر لوساكا - ايلول ١٩٧٠ ، نفس الصيغة تقريبا ، مع الانتكاس الى صيغة قرارات الأمم المتحدة وربط القضية بقرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ والتركيز على انسحاب اسرائيل من « الاراضي التي احتلتها بعد الخامس من حزيران ١٩٦٧ » ، وأكدت هذه الصيغة قرارات مؤتمر وزراء الخارجية - جورجتاون آب ١٩٧٢ .